الأمم المتحدة S/2007/596

مجلس الأمن

Distr.: General
8 October 2007
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن نشر عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور

أولا – مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملا بأحكام الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أُقدّم تقريرا كل ثلاثين يوما عن حالة تنفيذ الفقرة ٥ من القرار، التي تُحدد المعايير التالية لنشر عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور:

(أ) تقوم عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة، في موعد لا يتجاوز تشرين الأول أكتوبر ٢٠٠٧، بإنشاء قدرة تشغيلية أولية لمقر قيادتها ووضع الترتيبات المالية اللازمة لتغطية تكاليف القوات بالنسبة لجميع الأفراد الذين يتم نشرهم في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان؛

(ب) تقوم عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة، اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، باستكمال الاستعدادات اللازمة لتولي سلطة القيادة التنفيذية على مجموعة الدعم الخفيف، والأفراد المنتشرين حاليا لدى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومجموعة الدعم الثقيل وأفراد العملية المختلطة الذين قد يجري نشرهم بحلول موعد نقل السلطة؛

(ج) تنتقل السلطة إلى عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

ويغطي التقرير الخطوات التي اتخذت لتحقيق تلك الأهداف خلال أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

091007 091007 07-52597 (A)

ثانيا – القدرة التشغيلية لمقر القيادة

٢ – إضافة إلى نشر كبار الموظفين الذين ورد ذكرهم في تقريري الأول عن تنفيذ عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور (S/2007/517 و Corr.1)، مضى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة قدما في تحديد وتعيين الموظفين الرئيسيين في عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة، الذين سيشكلون القدرة التشغيلية الأساسية للعملية. وحظي التعيين اللواء كاراكي كارنزي (رواندا) نائبا لقائد قوة العملية بموافقة المنظمتين. وأجرى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مقابلات مشتركة لشغل منصب مفوض شرطة العملية وهما الآن بصدد الانتهاء من اختيار من يشغل ذلك المنصب. ويتوقع تعيين مفوض لشرطة العملية خلال تشرين الأول/أكتوبر. كما أن المنظمتين بصدد وضع قوائم قصيرة لمنصب رئيس أركان العملية.

ثالثا – بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان والدعم المقدّم من الأمم المتحدة

٣ – بفضل مساعدات النقل الجوي الاستراتيجي المقدّمة من شركاء بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، تمضي عملية التناوب لقوات البعثة حسب الجدول الزمني المحدد. ومن المقرر أن تبدأ أولى كتائب البعثة في التناوب خلال الأسبوعين الأوليين من شهر تشرين الأول/أكتوبر. وسيشمل هذا التناوب نشر كتيبتين إضافيتين من نيجيريا ورواندا تابعتين للبعثة في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر، وهو أمر مطلوب لحماية أصول وأفراد مجموعة الدعم الثقيل. وستجرى عملية التناوب لقوات البعثة بالكامل في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٤ – وأجرى ضباط الجيش والشرطة التابعون للأمم المتحدة في مجموعتي الدعم الخفيف والثقيل مشاورات منتظمة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، لتحديد ومعالجة جميع المسائل المتعلّقة بانتقال السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المختلطة في دارفور. وتحقيقا لهذه الغاية، شارك ضباط مجموعتي الدعم الخفيف والثقيل في دارفور نظراءهم في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان مواقعهم لتسهيل عملهم.

٥ – وتُجرى الاستعدادات لنشر وحدات لتمكين مجموعة الدعم الثقيل، ومن المتوقع نشر الوحدة الهندسية الأولى القادمة من الصين في نيالا في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. وقد انتهت جميع الزيارات الاستطلاعية، وأجريت المفاوضات المتعلّقة بمذكرات التفاهم مع نصف

البلدان المساهمة بقوات في مجموعة الدعم الثقيل. ومن المقرر إجراء زيارات تفقدية سابقة لنشر القوات في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر.

٦ - وفيما يتعلّق بنشر وحدات شرطة مشكّلة في قوات الدعم الثقيل، انتهت بنغلاديش ونيبال ونيجيريا من إجراء زيارات استطلاعية للخرطوم ودارفور. وعادت الأفرقة الاستطلاعية إلى بلادها لبدء التجهيز لنشر الوحدات. كما انتهت الزيارة التفقدية السابقة لنشر القوات إلى بنغلاديش، ومن المتوقع أن تصل وحدة الشرطة المشكّلة من بنجلاديش إلى دارفور في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. كما أتمت إندونيسيا، بوصفها أول المساهمين بأفراد شرطة يقدم وحدة شرطة مشكّلة لنشرها في إطار عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور، زيارتها الاستطلاعية، وتم تحديد موعد للزيارة سابقة لنشر الوحدة.

رابعا - تشكيل القوات والأفراد

٧ - عُقد الاجتماع الثالث للبلدان المساهمة بقوات ووحدات شرطة في عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في ١٩ أيلول/سبتمبر في نيويورك واشترك في رئاسته المساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي. وألقى الاجتماع الضوء على المجالات التي ما زالت هناك حاجة لتقديم مساهمات فيها، لا سيما الطيران والنقل البري الثقيل، وطلب إلى المساهمين المحتملين بقوات أو وحدات شرطة التعهد بتقديم مساهمات إضافية في هذا الشأن. وأكّدت إدارة عمليات حفظ السلام مجددا على التزام الأمم المتحدة بالمحافظة على هيمنة الطابع الأفريقي على العملية، مع التأكيد على الحاجة إلى نشر قوة يمكن أن تنفّذ بفعالية الولاية الواردة في القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧). غير أنه لم ترد أي تعهّدات بتقديم مساهمات إضافية بقوات أو حدات شرطة خلال الاجتماع.

٨ - ووصل ثلاثة من مسؤولي الاتحاد الأفريقي إلى نيويورك للعمل مع إدارة عمليات حفظ السلام على تشكيل القوة وغيرها من المسائل المتعلّقة بنشر عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور. وسيظل المسؤولون الثلاثة، وهم ضابط جيش وضابط شرطة ومسؤول بارز في الشؤون السياسية، في نيويورك لمدة ستة أشهر.

٩ - وقدّمت إدارة عمليات حفظ السلام، في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، إلى بعثة السودان الدائمة لدى الأمم المتحدة قائمة بأسماء البلدان المساهمة بقوات، التي اتفقت الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي على مشاركتها في عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور. وتضم القائمة عروضا من بلدان مساهمة بقوات لتلبية المتطلبات التالية: ثماني وحدات مشاة ووحدتا لوجستيات متعددة المهام وسريتا استطلاع ووحدة نقل متعدد

ووحدة لمقر القوة ووحدة شرطة عسكرية، وثلاث سرايا احتياطي للقطاع وسرية احتياطي للقوة ومستشفى من المستوى الثاني. وقد اتفق الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لاحقا على قائمة البلدان المساهمة بقوات من أجل تلبية جميع المتطلبات المتبقية التي أصدرت البلدان المساهمة بقوات تعهدات بشأنها، وقُدِمت تلك القائمة إلى حكومة السودان في ٢ تشرين الأول/أكتوبر.

خامسا – الترتيبات اللوجستية

١٠ – عقد الاجتماع بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وشركاء بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في ٧ أيلول/سبتمبر في أديس أبابا، بهدف الاتفاق على مصير الأصول التي قدّمتها البلدان الشركاء لعملية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. واتفق الأطراف جميعا على أن تنقل الأصول التي موّلها الشركاء إلى الأمم المتحدة لكي تستخدمها عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور. كما تم الاتفاق على أن تنقل الأمم المتحدة هذه الأصول إلى الاتحاد الأفريقي في نهاية ولاية عملية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المختلطة في دارفور. ويقوم حاليا فريق من الأمم المتحدة في دارفور بإجراء تفتيش على الطبيعة للأصول والمعدّات المملوكة لبعثة الاتحاد الأفريقي للسودان للتأكد من قدرة الاكتفاء الذاتي وحالة المعدّات على الطبيعة، استعدادا لنقل السلطة إلى عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

١١ – وقد تم وضع مخزون النشر الاستراتيجي وغيره من الأصول الحيوية لدعم البعثة في الأبيض بوصفها قاعدة الإمداد والتموين المتقدّمة لعملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور. وتمّ توسيع القاعدة لتستوعب برنامج التدريب التوجيهي التابع لعملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور ومرافق المرور العابر لـ ٧٥٠ فردا.

١٢ – وانتهى إعداد العقد الأحادي المصدر لبناء المعسكر وتقديم خدمات الدعم للمعسكرات الأربعة الأساسية التابعة للعملية والواقعة في كل من نيالا، والفاشر، والجنينة، وزلنجي، وهو قيد ينتظر الموافقة النهائية. وتواصل الأمم المتحدة جهودها مع حكومة السودان لحل المسائل المعلّقة المتصلة باتفاقيات الأراضي واستخدام الطائرات الثقيلة والترخيص بإجراء طلعات جوية ليلية في ولايات دارفور الثلاثة.

سادساً – الترتيبات الإدارية والقانونية

١٣ – أتمت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ووقعا في ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر على عددٍ من الوثائق الاستراتيجية والقانونية، بما فيها التوجيهات العسكرية لقائد شرطة عملية الاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور، وقواعد اشتباك العملية، والتوجيهات الخاصة بمفوض شرطة العملية والتوجيهات المتعلقة بالاحتجاز وعمليات التفتيش واستعمال القوة الخاصة بوحدات الشرطة المشكلة للعملية. ويجري استكمال وثائق قانونية أخرى مثل اتفاق مركز القوات وتبادل الرسائل بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ووفقا لما هو مبين في تقريري السابق، فإن تبادل الرسائل يحدد الشروط القانونية للشراكة القائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وذلك لضمان تطبيق نظامي الأمم المتحدة الأساسي والإداري وإجراءاتها.

سابعاً – الترتيبات المالية

١٤ – تم الانتهاء من إعداد الميزانية الكاملة لعملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وستقدم إلى الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

١٥ – ومن المقرر أن يبدأ سداد تكاليف قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، على النحو المطلوب في الفقرة ٥ (أ) من القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

ثامناً – مشاورات رفيعة المستوى بشأن دارفور

١٦ – في ٢١ أيلول/سبتمبر، ترأستُ مع رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي ألفا عمر كوناري اجتماعاً رفيع المستوى بشأن دارفور يهدف إلى حشد الدعم لنهج المجتمع الدولي ذي المسارات الثلاثة لإيجاد حل دائم لهذه الأزمة، وهي: ضمان إيجاد حل سياسي، ونشر العملية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لحفظ السلام، وتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة اللازمة لإنعاش المدنيين المتضررين من الصراع. وحضر الاجتماع ممثلون عن ٢٦ دولة، بما فيها السودان، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، وأعضاء مجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، وبلدان المنطقة. كما حضر الاجتماع مسؤولون رفيعو المستوى من الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. وكان هذا الاجتماع تعبيراً واضحاً عن التزام المجتمع الدولي بالعمل مع السودانيين على تحقيق السلام في دارفور.

١٧ – وأكد المشاركون في الاجتماع دعمهم لمحادثات السلام القادمة، المقرر عقدها في الجماهيرية العربية الليبية، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وأعربوا عن آمالهم الكبيرة بأن تكون المفاوضات شاملة وحاسمة. وأعلنت كذلك عن إنشاء صندوق استئماني لتقديم الدعم المالي للمحادثات، وشجعت الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق. وفي هذا الاجتماع، وجه

أيضاً كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة نداءً لدعم جهودهما الرامية إلى سد احتياجات حفظ السلام المعلقة لعملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور، مؤكدين من جديد التزامهما بضمان نشر عملية فعالة يغلب عليها الطابع الأفريقي. كما شدد المشاركون في الاجتماع على أهمية إنشاء آلية فعالة لمراقبة وقف إطلاق النار، وأكدوا على أن تحقيق السلام في جميع أرجاء السودان يتوقف على مواصلة الجهود من أجل تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

تاسعاً – ملاحظات

١٨ – تأخر تنفيذ الجدول الزمني المقرر لعملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور نظراً للتحديات التي تعترض المساعي الرامية إلى الحصول على أرض لبناء مكاتب للعملية وعلى مساكن في دارفور، وكذلك لحالات التأخر في الحصول على رأي حكومة السودان بشأن قائمة البلدان المساهمة بقوات المقدمة إليها. وإنه لأمر حاسم الأهمية أن تقدم الحكومة الدعم والتعاون اللازمين لتسوية المسائل المتعلقة بالأرض وبحقوق الهبوط لطائرات الأمم المتحدة، وبالانتهاء من قائمة البلدان المساهمة بقوات إلى عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور.

١٩ – ولا يزال القلق البالغ يساورني إزاء استمرار العنف في دارفور. فالخسائر المستمرة في أرواح المدنيين وتشردهم هو أمر غير مقبول ولا يسهم في إيجاد مناخٍ مؤات لمحادثات السلام المقرر عقدها في الجماهيرية العربية الليبية. ومما يسوؤني بصفة خاصة الهجمات السافرة والوحشية التي شنتها جماعات مسلحة لم تزل مجهولة الهوية على موقع المجموعة التابعة للبعثة في حسكنيته، جنوب دارفور، في يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر. وقد قُتل في أثناء ذلك الهجوم عشرة من أفراد البعثة وجُرح ١٢ آخرين. كما كان أحد أفراد البعثة لا يزال في عداد المفقودين وقت إعداد هذا التقرير. ولا بد من التعرف على الجناة وتحميلهم المسؤولية كاملة. ويؤكد هذا الحادث أن قوة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المقرر نشرها في دارفور يجب أن تكون قوية بما يكفي للدفاع عن نفسها ضد الجهات المخربة، ولحماية المدنيين من الهجمات ويضطلع الاتحاد الأفريقي في هذه الأثناء، بدعم من الأمم المتحدة، بالتحقيق في الهجوم المذكور، وتعكف البعثة على وضع خطط للطوارئ، وإعادة تقييم الحالة الأمنية في المنطقة، بهدف إعادة الانتشار في حسكنيته في أقرب وقت ممكن.

٢٠ – ويأت هذا الهجوم الوحشي على موقع المجموعة التابعة للبعثة في أعقاب سلسلة من حوادث عنف أخرى شهدتها حسكنيته، من بينها قصف جوي شاركت فيه طائرات هليكوبتر مسلحة تابعة للحكومة، ومصادمات عسكرية وقعت في الميدان بين القوات

الحكومية وقوات المتمردين في يومي ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر. كما أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بصدد التأكد من التقارير التي أفادت باندلاع القتال صباح يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر بين المتمردين وقوات الحكومة التي كانت تدعمها الميليشيات.

٢١ - وأكرر النداء الذي وجهته إلى جميع الأطراف كي تلتزم من جديد، بحسن نية، وعلى سبيل الأولوية القصوى، بإيجاد حل سلمي للصراع، والتقيد فورا بوقف أعمال القتال. ومما يدفعني للتفاؤل في هذا الصدد البيان الذي أدلى به الرئيس البشير أثناء زيارته الأخيرة إلى إيطاليا، والذي أشار فيه إلى أن حكومته ستحترم وقف إطلاق النار في دارفور عندما تبدأ محادثات السلام. غير أنني قلق بشأن ما صرح به في ٢٥ أيلول/سبتمبر خليل إبراهيم، قائد حركة العدالة والمساواة، من أنه سيواصل القتال في أثناء محادثات السلام وحتى التوصل إلى تسوية نهائية.

٢٢ - وتتواصل، في أثناء ذلك، الاستعدادات لمفاوضات السلام. بيد أنه لا تزال حالة التجزؤ والتشرذم في صفوف الحركات تشكل مدعاة للقلق، ويعمل المبعوثان الخاصان يان إلياسون وسالم أحمد سالم مع جميع الأطراف لمساعدتها في استعداداتها للمحادثات. ولهذا الغرض، التقى فريق دعم الوساطة المشترك مع عدد من ممثلي الحركات غير الموقعة، في يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر، في نجامينا. وكان الغرض الرئيسي هو التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل وفد مشترك للمحادثات. لكن ثبت أن ذلك لم يكن ممكناً، ويواصل المبعوثان الخاصان مشاوراتهما مع الأطراف في هذا الصدد. ويعتزم المبعوثان الخاصان أيضاً تنظيم حلقات عمل محددة قبل عشرة أيام من موعد بدء المفاوضات تهدف إلى تقديم دعم محدد لكل من وفد حكومة السودان ووفود الحركات.

٢٣ - وتشمل المسائل الأخرى التي تناقش حالياً مع الأطراف جدول الأعمال وشكل وهيكل المحادثات وكذلك مواقف الأطراف بشأن المسائل الرئيسية التي ستجري مناقشتها، وهي الترتيبات الأمنية وتقاسم السلطة وتقاسم الثروة. ومن المهم للغاية أن يبدي الأطراف الآن جدية والتزاماً وأن يباشروا عملية التفاوض باستعداد تام وبجدية تسمح لهم بالتوصل في أسرع وقت ممكن إلى تسوية نهائية للصراع عن طريق التفاوض. وفي غضون ذلك، يكثف أيضاً المبعوثان الخاصان مشاوراتهما مع المجتمع المدني والقادة التقليديين وممثلي المشردين داخلياً والجماعات النسائية لضمان شمولية العملية وتمتعها بالدعم الواسع من سكان دارفور.

٢٤ - وقد عملت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي جاهدين على مساري حفظ السلام ووقف إطلاق النار وعلى المسار السياسي من أجل تجسيد إرادة المجتمع الدولي والاستراتيجية التي اتفق عليها في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بيد أنه من الضروري، إذا كان

لهذه العمليات أن تكلل بالنجاح، أن تقوم جميع الجهات الفاعلة، بما فيها حكومة السودان وحركات المتمردين والبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية والجهات المساهمة بقوات عسكرية وقوات من الشرطة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بترجمة الأقوال إلى أفعال. ولا بد لكل طرف من أداء دوره إذا كان من المقدر نشر عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة وإكسابها الفعالية، والتوصل إلى وقف لإطلاق النار والالتزام به، والشروع في المفاوضات السياسية وجني ثمارها.